

التهجير القسري واثره في التكيف الاجتماعي في العراق (مرحلة ما بعد داعش)

م. ورقاء محمد رحيم^(*)

المقدمة

يعد التهجير القسري واحد من اخطر الظواهر الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الانسانية عبر تاريخها الطويل لسببين اساسيين : الاول طبيعي : كالفيضانات والزلازل والحرائق والثاني اجتماعي مثل الحروب والنزاعات المسلحة والعمليات الارهابية والسياسات التي تتخذها الانظمة لبعض الدول، او في جميع الاحوال تجبر الكثير من الاسر على ترك منازلها وممتلكاتها والهروب الى مناطق اكثر امنا .

ورغم قدم ظاهرة التهجير القسري وعمقها التاريخي الذي يتجسد صوره ومعاناته في بعض احداثه من خلال هجرة النبي موسى عليه السلام من فرعون وجنوده وهجرة الرسول الكريم محمد (صل الله عليه وسلم) الى يثرب بعد ان عانا ما عانا هو ومن معه من المسلمين من تعذيب وتنكيل وحصار الكفر، الا ان مخاطر التهجير القسري ازدادت خطورة في وقتنا الحالي لاسباب عده منها ازدياد اعداد الاسر المهجرة قسرا واختلاف ظروف الحياة وتعقدها واسباب كثير اخرى جعلت من التهجير القسري من اخطر ما يهدد الامن الانساني للمجتمعات المغلوبة، اذ تمارس المجتمعات الغالبة اخطر الاساليب واقساها من اجل دفع الناس الى ترك منازلها واطوانها بطرق لا انسانية، كما حدث في البوسنة والهرسك وفي دار فور وفي الكونغو الديمقراطية وفلسطين، وكما يحدث اليوم في العراق وسوريا، اذ اجبر الملايين من السكان على ترك منازلهم

^(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

واوطنانهم والنزوح الى مناطق جديدة بحثا عن الامان والاستقرار، بعيدا عن مخاطر العنف والارهاب والقتل، ورغم رغبة الكثير من الاسر التي هجرت قسرا للعودة الى مساكنهم غير ان كثير من الاوقات تجد تلك الاسر نفسها امام خيارين الاول خيار البقاء والتكيف في البيئة الجديدة او خيار العودة الى الوطن ومناطق التهجير الساخنة، وفي كلا الحالتين تدفع الاسرة تكلفة باهضة الثمن ليس في الجانب الاقتصادي، فحسب بل حتى في الجانب الصحي والنفسي لا فرادها اذ يتعرض افرادها لاسيما الاطفال والنساء وكبار السن الى ضغوطات نفسية وصحية صعبة نتيجة اقتلاعهم من مكانهم الامن الى بيئة تفتقر لابسط متطلبات الحياة الامنة .

ورغم سعي المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة والتخفيف من معاناة المهجرين من خلال تقديم المعونات المادية والمعنوية لهم ومحاولة وضع القوانين والتشريعات التي تجبر الدول على الالتزام بهاء ازاء المهجرين قسرا بهدف التخفيف عن معاناتهم ومحاولة ادماجهم في المجتمعات المضيفة او عودتهم الى مواطنهم الاصلية، الا ان تلك لجهود لازالت لاترقى الى المستوى المطلوب امام تفاقم حالات التهجير الخطير في مناطق الصراع والنزاع المسلح الداخلي .

1. مشكلة لدراسة :

نظرا لخطورة ظاهرة التهجير القسري وتزايدها في المدة الاخيرة في اغلب المجتمعات التي تشهد نزاعا داخليا حيث وصل عدد النازحين في العراق داخليا في عام 2014-2016 اي بعد سقوط الرمادي والموصل بيد داعش بلغ عدد المهجرين (ثلاثة ملايين وستمائه) نازح ومهجر⁽¹⁾، وفي سورية وصل عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة الى اكثر من (ستة ملايين) نازح حسب التقارير الدولية لعام 2016²، اغلبهم يعيش في ظروف صعبة وقاسية خصوصا النساء والاطفال، الذين لا دخل لهم بهذا الصراع سوى كونهم ضحايا، وامام هذه التحديات الخطيرة اصبح المجتمع الدولي بكل منظماته الرسمية وغير الرسمية والانظمة المحلية عاجزا عن تقديم العون والمساعدة لهذه الاعداد المتزايدة من المهجرين والنازحين، ومن هذه

التحديات والصعوبات اصبح من الواجب التعرف على مخاطر الظاهرة وسبل التخفيف من حدتها، من خلال الوقوف على اثارها السلبية التي تخلفها في الاسر المهجرة سواء في الجانب الاقتصادي، او الاجتماعي، او النفسي، او الصحي، لتصدي لهذه المشكلة، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات يمكن ان تسهم في رسم السياسة الاجتماعية للدولة للتخفيف من المشكلات التي تترتب على هذه الظاهرة ومن ثم حلها، وبالتالي يمكن ان يسهم في اعادة تكيف و ادماج تلك الاسر في المجتمعات الجديدة او بعد عودتهم الى ديارهم، لذا فقد وضعنا مشكلة الدراسة امام مجموعة من التساؤلات هي :

1. ماذا نقصد بالتهجير القسري، وما هي اهم المشكلات التي يسببها على الاسرة لمهجرة ؟

2. الى اي مدى استطاعت الاسر المهجرة تحقيق التكيف الاجتماعي، لاسيما في الجانب

الاقتصادي والنفسي ؟

2. اهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة من اهمية الموضوع الذي يعالج قضية باتت اثارها واضحة المعالم على الاسرة المهجرة قسرا، من حيث انعدام لامن وضعف لحماية والشعور بالاقتلاع من البيئة الاجتماعية الخاصة بهم، وانتقالهم الى بيئة جديدة قد تكون غير مناسبة لاوضاع الاسرة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والصحي، وبما ان الانسان بطبيعة خلقه قادر على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع بسبب الفطرة التي وهبها الله له، ومساعدة المحيطين به قد تجعله قادرا على اعادة تكيفه مع البيئة الجديدة، فالتكيف هو الاداة التي يستخدمها الانسان لاعادة اندماجه من جديد والتي عن طريقها تستمر لحياة، ولان الاسرة هي النسق المهم داخل المجتمع وباستقرارها يستقر المجتمع والعكس صحيح، لذا لا بد من دراسة المعوقات التي تقف امام استمرارها واستقرارها وتعد مشكلة التهجير القسري

والنزوح من اخطر الظواهر التي تواجه مجتمعنا اليوم ،لذا وجب دراسة هذه لظاهرة ولوقوف على ابعادها واثارها على المجتمع وتحديد وتشخيص مواطن الخلل والقصور ومن ثم علاجها من خلال تحديد اليات التكيف لهذه الاسر .

3.اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتعرف على ما ياتي :

- 1.اهم الاثار السلبية للتهجير القسري على الاسرة العراقية .
 3. تشخيص صعوبات التكيف التي تواجه الاسر المهجرة قسرا
 4. الكشف عن بعض المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بتكيف الاسر المهجرة قسرا من هذه المتغيرات (المستوى التعليمي ،المستوى الاقتصادي ،المستوى الصحي)
- المطلب الاول :المفاهيم والمصطلحات :

اولاً: مفهوم التهجير القسري:

يعرف التهجير القسري على انه شكل من اشكال الانتقال الجغرافي او المكاني لتغير مكان الاقامة الاصلي من منطقة الى اخرى او من بلد الى اخر ،او انه اجبار الناس افراد او اسر على ترك محل الاقامة او بلدانهم الاصلية نتيجة لاحداث طبيعية كالجفاف او الطوفان او غيرها من الازمات القاهرة ،لذا يترك الناس بلادهم في اوضاع غير مستقرة والانتقال الى بيئة اكثر استقراراً⁽³⁾

وينقسم التهجير القسري الى قسمين :

التهجير الداخلي ويقصد به اجبار الشخص للخروج من منزله نتيجة النزاع المسلح او الكوارث الطبيعية الى مناطق داخل البلد وهي حركة ليست طوعية بل اجبارية تحدث ضمن حدود البلد كما حدث في العراق بعد عام 2006م، اذ اجبر اكثر من مليون ونصف على النزوح الى مناطق داخلية اكثر امنا بسبب العنف الطائفي والارهاب ،اما التهجير الخارجي فيقصد به اكراه الناس او اضطرارهم للهرب وترك منازلهم واماكن اقامتهم المعتادة داخل بلادهم واللجوء الى الدول المجاورة كما حدث

في العراق بعد عام 2003 وخاصة خلال الاعوام 2005-2006 وبعد عام 2014 ، اذ غادر العديد من الناس ولجؤ الى البلدان الاخرى المجاورة بحثا عن الامن⁽⁴⁾ . اما تعريف الاسرة المهجرة فلا يوجد تعريف للاسر المهجرة الا ان وزارة الهجرة والمهجرين العراقية عرفت المهجر بانه " كل شخص انتقل من مكن سكنه الاصلي رغما عنه لاسباب عرقية او دينية او لاي اسباب اخرى "⁽⁵⁾ . ويمكن القول ان الاسرة المهجرة قسرا هي تلك الاسر التي اجبرت بشكل قسري على ترك منازلها واطنانها والعيش في مناطق اكثر امنا بشكل مؤقت او دائم نتيجة العنف المسلح المباشر او غير المباشر او لاسباب سياسية او طبيعية .

1. التكيف الاجتماعي (Social Adjustment)

تعد عملية التكيف الاجتماعي من العمليات الديناميكية لان المجتمع كما يقول (ماكفير) دائم التغيير ، فاذا ما استقرت اوضاعه في بعض الاحيان من قبيل المصادفة فسرعان ما يصيبه شيء من الاضطراب وتعود اليه حالة عدم التوازن ، لهذا فان الانسان في حاجة دائمة الى تكيف سلوكي مع المجتمع باستمرار⁽⁶⁾ ، يدل التكيف لغويا على انه التالف والتقارب والاجتماع وهو نقيض التخالف والتصادم⁽⁷⁾ ، ويعرف علماء الاجتماع :بانه عملية ديناميكية مستمرة بين السلوك لبشري والبيئة الطبيعية والاجتماعية محكومة بالتغير والتعديل حتى يحدث توازن بينهما⁽⁸⁾ ، او هي تلك العملية التي يحقق الفرد من خلالها حالة من الانسجام والاتفاق والاتزان في سلوكياته وعلاقاته باصدقائه وافراد اسرته وبيئته المحلية والمجتمعية الكبير يشبع من خلالها حاجاته ورغباته مع تقبل ما يفرضه المجتمع عليه من مطالب والتزامات ، وما يرتضيه لنفسه من قيم ومعايير⁽⁹⁾ . ويعرف ايضا التكيف هو تكيف الانسان مع ظروف بيئته فهو عملية تطبع الانسان بالبيئة التي يعيش فيها وينسجم مع اوضاعها السلوكية⁽¹⁰⁾ .

ونعني بالتكيف الاجتماعي محاولات الافراد المستمرة التي تهدف الى تغيير سلوكهم من اجل توافق اكثر مع مجتمعهم الجديد عن طريق العلاقات الايجابية بينهم وبين بيئتهم⁽¹¹⁾ .

المطلب الثاني: اسباب التهجير القسري في العراق (مرحلة ما بعد داعش)
تعد الحروب والنزاعات المسلحة التي تحدث في اماكن مختلفة من العالم من اهم الاسباب التي تؤدي الى النزوح والتهجير بسبب العنف الذي ينشئ عنها وخصوصا النزاعات اذ ينتج عنها معاناة الافراد الهاربين من مناطق التوتر والنزاعات الى مناطق اكثر امنا تاركين منازلهم وقوتهم وعملهم فرا من الموت ،وتعد هذه لمرحلة الاصب في حياة المهجرين كونها تؤدي الى تغييرات اجتماعية عديدة في مختلف جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية⁽¹²⁾.

ان محفزات وانماط التهجير القسري معقدة اذ بات وقوع احداث في اي دولة معينة كفيلا بان يتسبب في عدم استقرار الى هو ابعد من حدودها ولكن تبقى النزاعات المسلحة العامل الاساسي المهم في ازدياد هكذا ظاهرة في مختلف العصور الى وقتنا هذا ، فقد كانت النزاعات المسلحة سبب في تهجير ما يقارب (50) مليون نازح منذ الحرب العالمية الثانية وتسببت النزاعات المسلحة في تهجير (الملايين) من سكان راوند و في دار فور وفي سوريا وفلسطين والعراق ، ان عمليات التهجير كثيرا ما تتم على نحو مفاجئ فترى اعداد غفيرة من الناس في حالة الهرب ليس بحوزتهم سوى ملابس يحملونها على ظهورهم كما يحدث وقت التهديد المباشر اثناء النزاعات وما يرافقها من قصف جوي وبري وبحري ، و قد تكون عمليات لهجرة بطيئة كنتيجة لتنفيذ خطط عسكرية او سياسية بهدف التخلص من السكان ، كما حدث في مناطق الاهوار في جنوب العراق على يد النظام السابق،وقد تكون الاغراض اقتصادية كاستشاف مناطق النفط واستخراج المعادن الخ⁽¹³⁾.

وفي العراق فان التهجير القسري ليس بظاهرة جديدة عليه ، وانما شهد العراق العديد من حالات التهجير القسري منذ تاسيس الدولة العراقية عام 1923 ولحد

الان ، وان اغلب ان لم تكن جميع حالات التهجير القسري حدثت نتيجة لظروف سياسية واجتماعية مر بها العراق وليس لظروف بيئية طبيعية مثل الفيضانات والزلازل . نظرا لخطورة ظاهرة التهجير القسري وتزايدها في المدة الاخيرة في اغلب المجتمعات التي تشهد نزاعا داخليا حيث وصل عدد النازحين في العراق داخليا بين العام 2006-2008 م في عموم العراق (1,020,164) اسرة نازحة⁽¹⁴⁾ وبلغ عدد النازحين الى خارج العراق وفق تقرير لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يفوق المليونين والنصف مهجر بعد احداث 2003⁽¹⁵⁾ .

وفي عام 2014، تمكن مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) من السيطرة على الفلوجة والعديد من المناطق في الانبار ثم اجتاحت محافظة نينوى في شمال العراق واحتلال مدينة الموصل عاصمة المحافظة وثاني اكبر المدن العراقية، كما استطاع تنظيم (داعش) من التمدد و السيطرة على بعض المحافظات العراقية وهي صلاح الدين وديالى والانبار واطراف كركوك وحتى حزام بغداد⁽¹⁶⁾ . ان سقوط تلك المحافظات والمناطق بيد (داعش) دفع بالسكان الى الخروج من مناطقهم ، اذ ان اغلبهم يعيش في ظروف صعبة وقاسية خصوصا النساء والاطفال ،الذين لا دخل لهم بهذا الصراع سوى كونهم ضحاياهم،⁽¹⁷⁾ اذ بلغ عدد النازحين 2,2 مليون شخص على الاقل . وقد وُلد العراق 1,3 مليون شخص نازح محلياً بين كانون الاول 2014 وكانون الاول 2016. وقد ازداد عدد النازحين مع قيام القوات الحكومية العراقية عملياتها العسكرية في وادي نهر دجلة لاستعادة مدينة الموصل من تنظيم (الدولة الاسلامية) . وقد نزح مايقارب 302000 شخص من ممر الموصل في شهرين اللذين اعقبا احتدام القتال¹⁸ .

اما عن الاسباب التي دفعت الى التهجير القسري ، فان هنالك عوامل عدة تعزز التهجير القسري منها الكوارث الطبيعية كالفيضانات وما يرافقها من امراض واوبئة والزلازل والبراكين والتصحر وانعدام الامن الغذائي ،واعمال العنف المتصلة بالجريمة المنظمة⁽¹⁹⁾ . وفي العراق فان هنالك عدد من الاسباب ساهمت في ابراز ظاهرة التهجير القسري ومنها طبيعة التغيير السياسي للنظام في العراق عقب حرب عام

2003، وتداعيات العنف الطائفي في العراق بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين - عليهما السلام- وظاهره عدم الاستقرار السياسي وضعف الامن ، وهي مراحل سبقت احتلال تنظيم (داعش) لمجموعة من المدن العراقية والتي تعد - بالنتيجة- ابرز الاسباب التي ادت الى التهجير القسري ، وشجعت هذه الاسباب على قيام الافراد والجماعات بترك مناطقهم والتوجه الى مناطق اكثر استقراراً⁽²⁰⁾.

المطلب الثالث: التهجير القسري واثره على التكيف الاجتماعي في العراق على (مرحلة ما بعد داعش)

اولاً: على المستوى الاقتصادي والمادي:

يؤدي التهجير القسري الى العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه المهاجرين افراد كانوا ام اسر، اذ يضطر الافراد المهجرون قسراً الى ترك منازلهم ومقتنياتهم واعمالهم ومصادر رزقهم من اجل الفرار الى مناطق اكثر امناً ، وبالتالي فانهم يجدون صعوبة في توفير ابسط الحاجات الاساسية ، من مأكول وملبس ومسكن وهذه الظروف تعد من اهم معوقات تكيفهم مع البيئة الجديدة ، فضعف الحالة الاقتصادية لها دور في سوء تكيف الافراد لعدم قدرتهم على اشباع حاجاتهم، وتحقيق اهدافهم الاساسية⁽²¹⁾ ، لذا فان عدم توفر الإمكانيات المادية والاقتصادية يكون عائقاً يمنع كثيراً من الناس في تحقيق أهدافهم ، وقد يسبب لهم الشعور بالإحباط فما بالك اذا اجتمعت ظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية معاً.

ان العامل الاقتصادي يعد من اكثر العوامل تأثيراً في تكيف الاسرة المهجرة قسراً في الوسط الجديد⁽²²⁾ ومن أجل المحافظة على تكيف الاسرة المهجرة قسراً اقتصادياً لابد من توفر شروط مهمة نذكر منها:

- وجود سكن ملائم كبديل عن المسكن الذي هجر منه .
- توفر عمل مناسب يتلائم مع اهداف وميول الفرد او الاسرة المهجرة و يشبع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية مع الاخذ بنظر الاعتبار تقديم المعونات المادية والمعنوية من اجل سد النقص او العجز الاقتصادي الذي

تعاني منه اغلب الاسر المهجرة ، وخلاف ذلك فانها ستقع فريسة سهلة للجماعات المسلحة وجماعات التطرف والارهاب، أو الجماعات المنحرفة الخارجة عن القانون

- تهيئة الحاجات الأساسية (كالمأكل، المشرب، والعلاج الصحي) وتشير أغلب التقارير الدولية ان الاحوال المعيشية للكثير من الأسر المهجرة قسراً باعثة على التشاؤم في معظمها إذ يوجد حوالي أربعة ملايين عراقي يفتقدون تأمين مصادر الغذاء وتتراوح نسب البطالة للفرد العراقي (ذكور، واناث) ولاسيما المهجرين داخليا بين (20-60%) مما يجعلهم محبطين يبحثون عن فرص عمل لكن من دون جدوى⁽²³⁾، او قد يضطر النازح الى العمل باجور منخفضة جداً لا تتناسب مع حجم العمل الموجود في السوق مما يؤدي الى امتعاض من قبل سوق العمل في المجتمعات المضيفة . كما يؤدي الى قيام الفئات العمرية التي تقل على 15 عاماً بالدخول في سوق العمل وترك الدراسة لزيادة الدخل ويؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة²⁴ . وهذا يجعل الكثير من أرباب الأسر المهجرة عاطلين عن العمل يعانون من مشكلة البطالة، وعندما تنقطع مصادر الرزق، فان رب الأسرة المهجرة لا يستطيع ان يهيئ لأفراد أسرته المستلزمات الأساسية التي تحتاجها الأسرة، وهنا يشعر الاب بانه مقصر ازاء أسرته. وقد تسبب البطالة في المستقبل حالات نفسية سلبية، كالقلق، والكآبة، والخوف وعدم الاطمئنان، إذ يصبح المستقبل مجهولاً، وفي مثل هذه الحالات تجعل الفرد غير قادر على تكوين علاقات ايجابية داخل الأسرة بين الأب، وزوجته، وأبنائه، فضلاً عن ان الزوجة والأبناء يضعون اللوم على الزوج في الحالة المادية والأجتماعية والنفسية المتأزمة التي تعاني منها الأسرة المهجرة، لذا تظهر الشكوك التي تكون مسوغة أو غير مسوغة بين الطرفين أي بين الزوج من جهة، وأسرته من جهة اخرى ، وعندما تستمر هذه الشكوك لمدة من الزمن تتحول الى أحقاد، وربما عداوات تفعل فعلها المخرب في وحدة وتماسك الأسرة⁽²⁵⁾ .

كما تسببت العمليات العسكرية والمواجهات التي حدثت بين تنظيم (داعش) والقوات الامنية العراقية الى تدمير الاف من المنازل في المناطق التي احتلها تنظيم

(داعش) وكذلك البنى التحتية ، والمؤسسات الحكومية ، بالإضافة الى ما قام به التنظيم من تهديم البنى التحتية والجسور والمدارس ومنازل الاسر التي تخالفهم في معتقداتهم وافكارهم ، ومن ثم فان طبيعة المدن باتت غير صالحة للعيش ولا يوجد فيها ما يشجع الناس على العودة ، حتى ان بعض المدن المحررة لاتزال خطرة بسبب المخلفات الحربية والعبوات الناسفة المزروعة في الطرقات وفي الساحات العامة وفي المنازل التي لم تتضرر من العمليات العسكرية (26).

كما ان هناك صعوبات تواجه الاسر المهجرة في التكيف الاجتماعي وهو فقدان الكثير من النازحين اوراقهم الثبوتية وذلك بسبب ترك منازلهم بشكل سريع ، ويقدر بان 44% من العوائل النازحة في مختلف انحاء العراق تعاني من مشكلة فقدان احد افرادها او اكثر اوراقه الثبوتية ، مما ادى مخاطر كثيرة اهمها عدم حصولهم على فرص عمل او عدم حصولهم على الكثير من المساعدات (27).

ثانياً: الاثار الديمغرافية

تعد الهجرة الداخلية أحد المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في تباين حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم، وفي الغالب تعتبر رافداً بشرياً للسكان الاصليين (19) وهي أحد العوامل الثلاثة المؤثرة في نمو السكان بالإضافة الى الولادات والوفيات وبالتالي تكون السبب في إختلاف معدلات النمو في مناطق دون أخرى، لكن ظاهرة الهجرة القسرية في العراق تمثل حالة مختلفة فعدد الأسر المهجرة أخذ بالتزايد ابتداءً من أحداث 2014 ،ومما زاد في خطورتها أنها حصلت في فترة زمنية قصيرة وهذه الاعداد الكبيرة من الاسر أخلت في التوزيع الجغرافي للسكان فأصبحت مناطق قليلة أو شبه خالية من السكان بسبب وقوعها في مناطق النزاعات المسلحة ،أو تم ترحيلها من قبل بعض المجاميع المسلحة ، بينما أصبحت مناطق ذات زيادة سكانية، نتيجة انجذاب الاسر نحوها بحيث أخذت تزاخم السكان الاصليين في العمل وقد تخل في التركيب والعادات الاجتماعية للسكان الاصليين وتنقل لهم عادات وتقاليد أخرى قد لاتكون مرغوبة من قبلهم بشكل كاف.

ان دخول تنظيم (داعش) الى بعض المحافظات العراقية وما رافقه من نزوح اعداد كبيرة من تلك المحافظات ادى الى اختلال في التركيب الديمغرافي، اذ ان اغلب النازحين تركوا المناطق الريفية و تمركزو في المناطق الحضرية والمدينة ، مما ادى الى خلق عدم التوازن بينهما ، اذ ازداد عدد سكان بعض المحافظات وخاصة العاصمة بغداد (28). ان النزوح والاستقرار في المدينة من دون ارتفاع بالمستوى المعيشي والثقافي اي مجرد تغيير محل الاقامة يؤدي الى التحضر الكاذب ويعمل على ارباك الحكومة ومؤسساتها في تنفيذ برامج وخطط التنمية واعادة الاعمار ، كما يؤدي الى ظهور مناطق مغلقة عرقياً او طائفياً او اثنيّاً او دينياً تتغلب فيه الهوية الفرعية على الهوية الوطنية ، مع فقدان مشاعر الانتماء للوطن وبروز المشاعر العصبية والانسلاخ عن المجتمع العراقي المتنوع يقلل من فرص التعايش السلمي والرغبة في العيش سوية ، ويزيد من تعميق فجوة الانقسام والتوتر والصراع (29).

ثالثاً: على المستوى النفسي والصحي:

تؤدي النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية والارهابية الى القتل والتدمير والتشريد فهي تعكس اشنع صور العنف التي تمارس ضد الانسان مما يترتب عليها اثار نفسية وصحية خطيرة وكذلك الحال للتهجير القسري الذي هو احدى نتاجات النزاع إنّ النزاع المسلح في أي شكل من أشكاله إنّما يستهدف النفس البشرية أولاً واخيراً ، ويتجه الى ترجيح الطاقة والصمود النفسيين في جانب ، وترجيح اليأس والانهيال في جانب آخر ، علما ان البشر يتفاوتون في القدرة على الصمود النفسي، ففي حين ينهار البعض عندما يواجه أقل النتائج ، نرى البعض الآخر يتحمل أقسى النتائج ، وهذا هو حال الاسر التي تتعرض لضغوط التهجير ، اذ تفرض الظروف الجديدة واقعاً ثقيلاً على افراد الاسرة خصوصاً النساء والاطفال في الجانب النفسي ؛ نتيجة لإنعدام الأمان والمتمثل بالمسكن، وعدم القدرة على التكيف لمثل هذه الاوضاع المضطربة مما يخلق حالة من: (القلق، والتوتر، والخوف) من فقدان الزوج او الأولاد نتيجة الظروف التي تحيط بالتهجير خصوصاً الاسر التي تسكن في مخيمات النازحين او العراء لانها تفتقد

لابسط متطلبات العيش الصحي . كما ان النساء النازحات اللاتي يفقدن أزواجهن او مغللهن، يتعرضن الى ضغوط نفسية كبيرة اكثر من سواهن؛ بسبب تحملهن ادوار جديدة تضاف الى أدوارهن المعتادة ، فالواقع الجديد يحرمها من تحقيق التوازن النفسي الملقى عليها، إلا أننا نلاحظ: أنّ بعضهن يستطعن مواجهة تلك الظروف وينجحن في اجتيازها، مما يشجعهنّ على الاندماج في المجتمع من جديد ، والبعض الاخر يفشلن في أداء الأدوار، ويدفع بهن الفشل الى إجهاد من الدور الأصلي ، والعجز عن كفاية الأداء ، مما يسبب بعض الأمراض العصبية لدى هذه الشريحة من النساء وقد يتجهن الى الانتحار هروبا من الواقع المرير .

ولمعرفة العلاقة بين النزوح واعتلال الصحة النفسية للنازحين يمكن الاستدلال على ذلك عن طريق ما توصلت إليه بعض الدراسات النفسية في هذا المضمار، إذ تؤكد اغلب الدراسات والأبحاث العلمية في هذا الشأن على ان (الحرب) هي سبب من أسباب اعتلال الصحة النفسية والعقلية للفرد؛ نتيجة للكوارث والأزمات التي تجلبها لأبناء المجتمع وخصوصا النزوح حيث تجبرهم على فقدان اهم عنصر للامان والاستقرار (البيت)، ومثل هذه الكوارث والأزمات تعصف بـ(الكبار) و(الصغار) على السواء ، وتسبب في إعتلال صحتهم النفسية والعقلية.

في حين تجد دراسة اخرى: إنّ الكوارث غير الطبيعية ، وأهمها (الحرب) تكون دوماً تأثيراتها طويلة الأمد على الضحايا ، ولا يمكن شفائها بسهولة، فتعرض الفرد الى صدمة يمكن ان ينتج اضطرابات نفسية وجسمية عند المتعرض لها⁽³⁰⁾ (وقد توصلت الباحثة في علم النفس انثوني غيدنز" ان الأفراد الذين تعرضوا الى صدمه ما في حياتهم يشعرون بعد الصدمة من نقص واضح في الشعور بالأمن ، ومن ثم يكون متغيراً مهماً في انتشار امراض ما بعد الضغوط الصدمية" ، اي بمعنى آخر: ان النزوح والتهجير قد يسبب صدمة للأفراد ، وهذه الصدمة اذا لم تعالج ، قد تتحول الى حالة مرضية ، فنتج عنها اضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية ، تمزق قدرة الفرد في مواجهة متطلبات اهداف الحياة، وهي: (العمل ، والعائلة ، والنمو الشخصي) بالنسبة

للأطفال، كما ان هذه الاضطرابات مكلفه اقتصاديا للفرد والمجتمع ،وذلك بسبب تعطل او ضعف قدرة الفرد على العمل⁽³¹⁾ .

اما على الصعيد الصحي فإنّ (التهجير والنزوح) يُمكن ان يُنتج بشكل مباشر وغير مباشر تحديات خطيرة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فعلى الصعيد غير المباشر: (المرض، والاضطراب، وعتلال الصحة، والموت)، ومثل هذه المعطيات الاجتماعية السلبية تكون سبباً من أسباب عدم تكيف اغلب الاسر لهذا الواقع المرير، مما يُسبب مختلف الأمراض (النفسية والصحية والاجتماعية) ، ففي العراق تم اجراء مسح للصحة النفسية باستخدام (مسح الصحة النفسية العالمية ،والذي يتضمن مقابلة تشخيصية دولية مركبة، واستمارة تسجيل ذاتي)، وقد توصلت الدراسة الى ان: (36%) منهم يواجهون ضغوط نفسية محسوسة مع احتمال تحوله الى حالة نفسية ، والمعاناة تكون فيها النساء أكثر احتمالاً من الرجال بنسبة (40 % مقابل 30 %) ، وبينت الدراسة : ان (17 %) من المجيبين تعرضوا لاضطراب عقلي. ان من أهم مؤشرات التكيف الصحي للفرد خلوه من الامراض (الجسمية ،والعقلية، والانفعالية) الذي يعود عليه بالرضى وتقبل نفسه أولاً، ورضاه، وتقبل المجتمع ثانياً، ويعكس شعوره بالارتياح النفسي الذي يعزز قدراته وامكانياته المهنية عن طريق التركيز بالعمل، وإنجازه من دون جهد، أو ضعف⁽³²⁾. فوجد ان بعض الأفراد يأخذون وقتاً طويلاً في تكيفهم مع البيئة الاجتماعية الجديدة ، بينما نجد بعضهم الآخر يرفض، أو يفشل بالتكيف، مما يؤدي بهم الى الاصابة بالأمراض النفسية والجسمية، وهذا ينعكس بشكل غير مباشر على صحتهم⁽³³⁾ ، وبالرجوع الى بيانات وزارة الصحة العراقية⁽³⁴⁾ نجد انها تقسم الاضطرابات التي يعاني منها الفرد العراقي نتيجة لما تعرض اليه من الازمات المتتالية بدءاً من الحروب ، ثم الحصار الاقتصادي ، والحرب الاخيرة التي انتهت باحتلال امريكا للعراق، منتهياً بالتهجير القسري ، إذ يأتي بالترتيب الأول الاضطرابات السايكوسوماتية^[2] ، ثم تأتي الاضطرابات النفسية^[2] بالترتيب الثاني، واخيراً الاضطرابات العقلية^[2] ، وفيما يتعلق بالاضطرابات السايكوسوماتية التي تعد أكثر انواع الاضطرابات النفسية شيوعاً في المجتمع العراقي يُشير التقرير المذكور أنفأ الى: ان

مسيبات هذه الاضطرابات عادة ما تكون نفسية، إذ تُشير الإحصاءات المتعلقة بهذه الاضطرابات، إلى ان من بين (50-75%) من الشكاوى البدنية التي يعاني منها الأفراد، هي نفسية المنشأ. وقد ازداد عدد الأشخاص المتضررين من الحروب نتيجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وصدّات التهجير إذ ان (50%) من المهجرين يعانون من مشكلات صحية تتراوح بين الاضطرابات النفسية المزمنة إلى الصدمات النفسية، بسبب المعاناة التي يُعانيها الاسر المهجرة قسراً . كما أفادت دراسة لوزارة الهجرة المهجرين الى ان (7%) من المجموع الكلي للاسر المهجرة التي لا تستطيع الحصول على رعاية صحية منتظمة، وان (47٪) منهم لا يمكنهم الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات نتيجة لبعدها المسافة، فضلاً عن الوضع الأمني، وصعوبة التنقل، وارتفاع التكاليف كل هذه الأسباب تعد عائقاً امام تلك الاسر في الحصول على الرعاية الصحية.

اما المخاطر الصحية المباشرة التي تحيط بالنازحين، وعملية انتقالهم من مكان إلى آخر تحمل تهديداً على حياتهم بشكل مستمر ، كما ان تجمع النازحين في المخيمات واماكن غير صحية يهدد بتحول نمط الامراض المستوطنة لديهم الى امراض وبائية وخطيرة⁽³⁵⁾. كما من نتائج الصحة للتهجير القسري هو التعرض البعض الى امراض مختلفة نتيجة نقص الغذاء والماء الصالح للشرب ونقص الدواء كما توجد امراض تحتاج الى حلول سريعة منها الامراض المزمنة، والتي ازدادت في العراق نتيجة الظروف القاهرة التي يعاني منها الفرد العراقي وقد اظهرت دراسة استطلاعية للنازحين ان الحصول على الأدوية كان في أغلب الأحيان غير سهل فعلى سبيل المثال، يذكر ونسبة (23٪) من هذه الأسر لديها إمكانية الحصول على هذه الأدوية بكميات كافية، وان أكثر من (45٪) من الاسر المهجرة غير قادرين على شراء كميات منها، وذلك بسبب التكاليف، كذلك أفادة بعض الأسر المهجرة والتي كانت نسبتها 10% ان العلاج غير متوفر حالياً ولا تعلم من أين يتم الحصول عليه، وهنالك نسبة 22% ليس لديهم علم أو إجابة بتوفر علاج لإمراضهم المزمنة⁽³⁶⁾. كما ان انخفاض الخدمات الصحية العامة قد انعكس بشكل كبير على وضع اللاجئين والنازحين. ومع

ذلك فهناك بعض المراكز الصحية الملحقة بالمخيمات، إلا أنها تعد بدائية للغاية ولا تقدم إلا المشورة الطبية دون العلاج أو تقدم علاجا بسيطا كالمسكنات دون العلاج الشامل. كما تغيب الأجهزة الطبية بشكل شبه كامل عن المخيمات، خاصة أجهزة الأشعة لمتابعة حالات . الأمر الذي يؤدي باللاجئين إلى التوجه إلى مشافي خارج المخيمات قد يتطلب 5٠ الحمل والولادة الوصول إليها ساعة كاملة، بما قد يؤدي للوفاة في الحالات الطارئة³⁷. قالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية (غير حكومية) إن: ((نحو 1500 طفل توفوا في مخيمات النازحين بالعراق، بين المدة ما بين العاشر من حزيران إلى تشرين الثاني 2014م، بسبب الإهمال الحكومي ونقص المواد الطبية والأدوية، ونقص الخدمات والغذاء³⁸.

وقد كشفت منظمة اليونيسف (UNICEF) في بغداد بعد الاحتلال ان سوء التغذية الحاد أو الهزال، الذي يقاس بمقارنة وزن الطفل مقابل طول قامته، قد تضاعف تقريبا من نحو (4%) منذ عام(2005م) إلى نحو (8 %)، والجدير بالذكر ان الهزال لدى الأطفال لا يرجع فقط إلى كمية الأغذية التي يأكلونها، بل إلى قدرة الجسم على الاحتفاظ بما يأكلون. وقد أظهر التقرير أيضا ان سبعة أطفال من بين كل عشرة يعانون بدرجات مختلفة من الإسهال، إذ ان الإسهال يفضي إلى استنزاف المواد الغذائية من الجسم، ويؤدي من ثم إلى الجفاف، وفي أكثر الأحيان إلى الوفاة إذا لم يعالج بصورة صحيحة⁽³⁹⁾.

رابعاً: على الصعيد التعليمي والتربوي

يعد التهجير القسري والنزوح الذي هو احد اهم نتائج النزاعات المسلحة الخارجية والداخلية من اهم الاسباب التي تزيد من التسرب الدراسي وعدم التحاق الاطفال بمختلف فئاتهم واعمارهم الى المدارس اذ تقوم الاسر إلى سحب أبنائهم من المدارس، لان الأسر مضطرة إلى تغير مكان إقامتها والانتقال إلى المناطق الأكثر أمناً ، ويشير المسح الوطني الأول للنازحين ان نسبة(12%) من الاسر أفادت بان أطفالهم لا يذهبون الى المدرسة ،والسبب الرئيسي لعدم ذهاب الأطفال إلى المدرسة هو تكلفة

المصاريف المدرسية، إذ شكل نسبة (46%)، في حين ان بعد المسافة عن المدرسة كان السبب الثاني إذ بلغ نسبة (18%)، و (6%) لا يذهبون الى المدرسة بسبب التزامات العمل والبيت التي تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة ، والنسبة المتبقية هي (30 %) كانت أسبابها غير واضحة⁽⁴⁰⁾.

وتشير أرقام اليونسكو إلى ان معدلات التسرب من المرحلة الابتدائية ازدادت من (95692) في العام 1990م، الى (131658) في العام 1999م، كذلك تسرب (26394) معلم ومدرس وموظف، وخلال الحصار تدنت نسبة التسجيل في جميع المراحل لمختلف الأعمار (6-23) الى (53%)، وبرزت الأمية بين الشباب والنساء بحده (10) ، كنتيجة لتردي المستوى المعاشي للعائلة العراقية ، فضلاً عن السبب الأمني الذي أدى الى ترك العديد من الطلاب لمدارسهم ، وجلسهم بالبيت في أغلب مناطق العراق ، وخاصة (الفتيات) ، فالإناث لا يحظن بالفرض نفسها لدخول التعليم مثلما يحصل عليها الذكور وفي جميع المستويات ، وخصوصاً عندما يصبح الوضع الأمني متردي نتيجة النزاعات الداخلية وحسبما أفاد السيد (روح راييت) الممثل الخاص لمنظمة اليونسيف في العراق بالقول " أن ما يثير القلق: ان عدد الأطفال غير المدرجين في الدراسة الابتدائية في العراق يصل إلى (600) ألف طفل مبيعاً: إن (21%) من الفتيات بعمر الدراسة الابتدائية غير ملتحقات بالمدارس، وان ما يقارب (24%) من الأطفال يتسربون من المدارس قبل إتمامهم الدراسة الابتدائية⁽⁴¹⁾ ، من جهتها، تؤكد وزارة التربية أن (70%) من الأطفال النازحين فقدوا فرصتهم في التعليم لعام دراسي كامل، وبالمقابل فإن (5300) مدرسة في عموم العراق باتت غير صالحة لأداء وظيفتها التعليمية لأنها تضررت نتيجة المعارك الأخيرة أو لتحولها لملجأ للعوائل النازحة.

الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فالأحداث الأمنية لم تؤثر على الواقع التعليمي للنازحين فحسب وإنما امتد أثرها إلى الواقع التعليمي في عموم العراق، إذ اضطرت المدارس لتوسيع دائرة استيعابها للطلبة النازحين حتى بدأت اليوم الصفوف المدرسية تعمل بطاقة استيعابية تصل إلى (60) طالب أو طالبة وعلى أكثر من وجبتين دراسية.

كذلك الهيئات التعليمية تعرضت لخسائر كبيرة ضمن كوادرها العاملة، إذ ونتيجة للتهديد الأمني الذي عانته محافظات العراق فرّ أكثر من (14000) معلم من مكان سكنه⁴².

في الوقت ذاته ازداد عدد الأطفال اليتامى في العراق ؛ نتيجة لتبعات النزاعات العنيفة والمستمرة ، لاسيما الإناث ، الذين يكونون عرضة للمزيد من التهميش والاستغلال عندما يكون الآباء والأمهات بعيدين عنهم ، مما يحرمهم من المساعدة والحماية. وقد أظهرت نتائج المسح العنقودي :ان السبب الرئيس لترك المدرسة يرتفع في الأسر التي ترأسها امرأة ليصل الى (34%)⁽⁴³⁾، اما الأسر المهجرة، فيذكر المكتب الدولي للهجرة: ان (40%) من الأطفال العراقيين المقيمين في المهجر ممن هم في سن (6-17) لم يسجلوا في المدارس ، بسبب ارتفاع الرسوم المدرسية ، والحاجة لهم في العمل ، فضلاً عن عدم توفير الوثائق المدرسية اللازمة لتسجيلهم في المدارس⁽⁴⁴⁾.

وفي دراسة إستطلاعية عن المرأة والتربية في مرحلة ما بعد الحرب على العراق ، حاولت الدراسة التركيز في الوضع التربوي للمرأة العراقية بهدف تحديد احتياجاتها، ومعوقات ممارستها لحقها في التعليم في جميع مراحلها ، وقد خلصت الدراسة الى: ان الحرب ، قد أخلقت مشكلات جديدة معقدة ، لعل في مقدمتها: مشكلة (الافتقار الى الحد الأدنى من الأمن والأمان) ، مما جعل كثير من الأسر ترفض إرسال بناتها الى المدارس والكلليات ، بسبب عمليات الخطف والاغتصاب او الانتقام، وانها قد عقدت من مشكلات كانت قائمة أصلاً قبل الحرب لعل في مقدمتها: (عدم صلاحية المدارس ، وضعف الإمكانات والوسائل المتاحة ، وتدهور وضعف علاقة الطالب بالمعلم والأستاذ)⁽⁴⁵⁾. ان كثير من الأطفال النازحين يحرمون من اللاتحاق بمدارسهم نتيجة لظروف الاقتصادية التي يعانون منها وكثير من الأسر تدفع ابنائها الى العمل المبكر للحصول على مورد مادي يسد فقرهم واغلبهم يمارسون مهنة هامشية وهي جزء من ظاهرة امتداد سوق العمل غير النظامي الذي اتسع بسبب ظروف الأزمات، والتهجير والنزوح، وقد أظهرت إحدى الدراسات ان الأطفال غالباً ما يخضعون للابتزاز

ولا تدفع لهم سوى أجور ضئيلة عن أيام عمل طويلة، وشاقة إذ بلغ معدل دخل عينه منهم (168 ألف دينار) أي بمعدل يزيد قليلا على ثلاثة آلاف دينار مع ان الأطفال وغالباً ماظهروا مشاعر مسؤولية عالية تجاه أسرهم⁽⁴⁶⁾.

تؤكد توصيات مفوضية اللاجئين فيما يتعلق بالمشكلات التعليمية التي يواجهها اطفال الاسر النازحة وهو عدم قدرة الاسر على اعادة اولادها وتحمل تكاليف الدراسة وقد يضطر اطفال المهجرين قسرياً إلى التنافس مع التلاميذ المحليين على الأماكن المحدودة أصلاً في المدارس لاسيما هؤلاء الذين لا يحملون وثائق معترف بها قانونياً من أجل لحاق ابنائهم بالمدارس العامة وقد يواجهون مشكلات عدم قدرتهم على لتكيف مع اساليب الحياة الجديدة والاساليب التدريسية الجديدة عنهم وتدريبهم على التواصل مع البيئة الجديدة ، وتحفيز طموحاتهم المهنية، ضمن اساليب مشروعة تتفق مع القيم الاجتماعية المختلفة للمجتمع⁽⁴⁷⁾.

لقد بات تأثير النزوح السلبي في النظام التعليمي بالمجتمع العراقي واضح للعيان ، خصوصا في ما يتعلق بتزايد أعداد كبيرة من الطلاب، ومن المدرسين، وإنتشار الرشوة والفساد في أهم ركن من أركان التنشئة في المجتمع بعد الأسرة ، هذا التراجع انعكس سلباً على الواقع التنموي على المدى القريب والبعيد ، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار: ان المدرسة عنصر أساس من عناصر تغيير النظم الى الأمام او الرجوع بها الى الخلف ، ويتوقف ذلك على مدى استجابة الدولة الى تحرير النظام التعليمي من التبعية السياسية والطائفية والفئوية ، وخير مثال على ذلك مقولة الفيلسوف (جون ديوي) حين يصور أهمية المدرسة ، فيقول " تستطيع المدرسة ان تغير نظام المجتمع الى حد كبير ، وذلك ما لا تقدر عليه بقية المؤسسات الاجتماعية " ⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة

ان ظاهرة التهجير القسري ليست بظاهرة جديدة سواء في تاريخ العراق او في تاريخ اغلب دول العالم ، و تعد الهجرة القسرية من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تواجه المجتمع العراقي وتكمن خطورتها في أستمراريتها ،وقد تعرض العراق الى العديد

من ظاهرة التهجير القسري ، الا ان اقوى نزوح تعرض له هو بعد احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات واضطرار موطني تلك المناطق الى ترك منازلهم والنزوح الى مناطق اكثر استقرارا ، وترتب عن ذلك التهجير القسري تعرض مواطني تلك المناطق لبعض الصعوبات في التكيف الاجتماعي عند عودتهم الى المناطق بعد تحريرها من تنظيم داعش، ويمكن ايجاز الصعوبات التكيف الاجتماعي التي تعرض لها سكان تلك المناطق في بعض المستويات ، فهناك صعوبات تعليمية واخرى نفسية .

1. اصيب الوضع التعليمي في العراق وخاصة في المناطق التي احتلها تنظيم (داعش) بالتدهور نتيجة للآثار التي خلفها هذا التنظيم و التي اجبرت عدداً كبير من الطلاب على ترك مدارسهم نتيجة لتدهور الوضع الامني وسوء الوضع الاقتصادي والانتقال الى مدارس اخرى في المناطق التي نزحو اليها مع تغير النمط التدريس، بالاضافة الى صعوبة العودة الى المدارس بعد تحرير المناطق من تنظيم داعش لعدم توفير المستلزمات التعليمية الكافية وخاصة الالبنية .

2. صعوبة التكيف الاجتماعي للنازحين بعد عودتهم الى مناطقهم التي تحررت وذلك لعدم او نقص في البنى التحتية لتلك المناطق وعدم توفر الخدمات الرئيسية وصعوبة توفر فرص العمل قد يدفع بعض العوائل الى الهجرة اما الى خارج البلد او الانتقال الى محافظات اكثر امانا وتتوفر فيها بعض الخدمات الرئيسية .

3. صعوبة التكيف الاجتماعي للاسر التي نزحت من المناطق التي احتلت من قبل تنظيم داعش وذلك ان من أهم مؤشرات التكيف الصحي للفرد خلوه من الامراض (الجسمية ، والعقلية، والانفعالية) الذي يعود عليه بالرضى وتقبل نفسه أولاً، ورضاه، وتقبل المجتمع ثانياً، ويعكس شعوره بالارتياح النفسي الذي يعزز قدراته وامكاناته المهنية عن طريق التركيز بالعمل، وإنجازه من دون جهد، أو ضعف. فنجد ان بعض الأفراد يأخذون وقتاً طويلاً في تكيفهم مع البيئة الاجتماعية الجديدة ، بينما نجد بعضهم الآخر يرفض، أو يفشل

بالتكيف، مما يؤدي بهم الى الاصابة بالأمراض النفسية والجسدية، وهذا
ينعكس بشكل غير مباشر على صحتهم.

- 1 - تقرير وزارة الهجرة العراقية لعام 2016م.
- 2 - نشرة الهجرة الدولية ، العدد 2230، 2016.
- 3 - د. كريم محمد حمزة، التهجير القسري في العراق مراجعة سسيولوجية ، بحث مقدم الى مشروع اصدار التقرير الوطني للتنمية في العراق 2007، 36.
- 4 - ريتشارد بيروتشود واخرون ، معجم الهجرة المنظمة الدولية للهجرة ، مكتب القاهرة، 2004 ، ص 67.
- 5 - مركز الدراسات الهجرة واللجوء ، الوزارة العراقية، 2016، ص 34.
- 6 - ر.م ماكيفر وتالزبيج، المجتمع ، ترجمة د. علي احمد عيسى ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ج 1، القاهرة ، 1961، ص 162-164.
- 7 - مصطفى فهمي ، التكيف النفسي، دار مصر للطباعة ، مصر، 1967، ص 11.
- 8 - حامد عبد السلام زهران ، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، علم الكتب ، ط 2، القاهرة ، 1997، ص 35.
- 9 - د. ماجد كمال علام ، طريقه العمل مع الجماعات ، مدخل التكيف - التنمية-التقويم والاشراف ، المكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1990، ص 14.
- 10 - حكمت علي بدر ، التنشئة الاجتماعية في رياض الاطفال في سوريا ، اطروحة دكتوراه غير منشور ، جامعة دمشق ، كلية التربية، 2007، ص 119.
- 11 - مصطفى فهمي ، الصحة نفسية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط 2، 1987، ص 24.
- 12 - همت زغبى ، تأثير النكبة في مكانه النساء المهجرات ، حالة مهجرات صفورية والمجيدل في الناصرة، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ، 95 ، بيروت، 2013، ص 109.
- 13 - منظمة العمل العربية ، التقرير العربي الاول 2006 ، ص 297-298 .
- 14 - تقرير وزارة الهجرة والمهجرين لسنة 2014 ، ص 36.
- 15 - فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق هويتهم الوطنية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010، ص 26.
- 16 - د. عماد علو ، من معسكرات هيرات الى الموصل- الجذور التاريخية للفكر السلفي الجهادي وتداعياته الاجتماعية ، بيت المتنبي ، بغداد، 2016، ص 152-155.
- 17 - مركز دراسات الهجرة واللجوء ، وزارة الهجرة العراقية، لعام 2016 <
- 18 - لينا غريب، ازمات النزوح القسري في السياقات الهشة -تطورات رئيسة في سنة 2016، في : التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي 2017، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لايحات السلام الدولي ، 2017، ص 329.
- 19 - المصدر نشرة الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين، عدد 38 ، جامعة اكسفورد، 2011، ص 40.
- 20 - مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير - ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، كتاب المركز رقم (4) بغداد، 2016، ص 66.
- 21 - موسى كمال ابراهيم ، محمد عودة ، الصحة النفسية ، دار القلم، الكويت، ط 2، 1986م، ص 25.
- 22 - عثمان فرج ، الصحة النفسية للاسر ، دار الكتاب العربي للطباعة ، القاهرة ، ط 1، 1983 م ، ص 55 .
- 23 - Goode ، W. world Revolution and Family pattern، The free press، New، York، 1983، p.139.
- 24 - مجموعة من الباحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص 81.
- 25 - د. مصطفى، الخشاب ، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت 1981م ، ص 222.
- 26 - مجموعة من الباحثين ، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- 27 - مجموعة من الباحثين ، مصدر سبق ذكره، ص 87.
- 28 - عمار مطيري الشمري، نزوح السكان -دراسة تفصيلية شاملة ، مكتبة الطليعة ، بغداد، 2015، ص 277-279.
- 29 - مجموعة من الباحثين ، النزوح الكبير ، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- 30 - ينظر الاء محمد رحيم الانعكاسات الاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة العراقية ، دار الفراهيدي ، بغداد ، 2013، ص 67.
- 31 - سناء محمد جعفر البراز ، الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب اثارها على الاطفال رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشوره ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2005، ص 188.
- 32 - Petevi M، Forced Displacement: Refugee Trauma، Protection and Assistance. In International Responses to Traumatic Stress، Danieli Y، Rodney N، and Weisaeth L، (Eds).United Nations Publication، Baywood Publishing Company، New York 1996.
- 33 - سعد جلال، المرجع في علم النفس ، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة ، 1985، ص 85 .
- 34 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، الهيئة الطبية الدولية ، المنظمة الدولية للهجرة ،، ص 11.

Ⓜ الاضطرابات السايكوسوماتية: عبارة عن اضطرابات عضوية، يكون العامل النفسي السبب الرئيس في حدوثها.

Ⓜ الاضطرابات النفسية وتشتمل القلق والكآبة والخاوف والهستيريا والوساوس القهري.

- ²⁷² الاضطرابات العقلية: إختلال حاد في القوى العقلية للفرد وعدم القدرة على إدراك الواقع والحياة الإنفعالية. فيعجز عن إقامة علاقات اجتماعية سوية. كالإصابة ب(ذهان الإضطهاد، الفصام ، الإغماء، الجنون، الذهول، نقلاً عن : أبو النيل محمود السيد، ومصطفى زيور، الأمراض السايكوسوماتية: الأعراض الجسمية النفسية المنشأ دراسات عربية وعالمية، مكتبة الفانجي، القاهرة ، ط 1، 1984م: ص 21.
- ³⁵ - مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره، ص 82.
- ³⁶ -وزارة المهجرين ، دائرة المعلومات ، المسح الوطني الأول للنازحين في العراق (عدا اقليم كردستان) 2009م .
- ³⁷ - تقرير منظمة المرأة العربية حول وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية المرأة في خضم الصراعات، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، 2016، ص 37
- ³⁸ - تقرير حول اوضاع النازحين ،المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب ،<http://yaqein.net/politics/20278>
- ³⁹ - روبرت ك جولدمان ، مجلة اللجنة الدولية للصليب الاحمر، العدد 324، 2006م ، ص 1.
- ⁴⁰ - لمسح الوطني الأول للنازحين في العراق(عدا اقليم كردستان)،دائرة المعلومات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية،وزارة التخطيط العراقية،المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،الهيئة الطبية الدولية،المنظمة الدولية للهجرة، 2009م، ص 9.
- ⁴¹ - نقلاً عن: حسن لطيف كاظم الزبيدي ،الفقر في العراق مقارنة من منظور التنمية البشرية ،بحوث اقتصادية عربية السنة 14، العدد (38)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ 2007م، ص 100-110.
- ⁴² - <http://www.alkulasa.net/artical/744> معاناة متجددة اطفال بلا مدارس /اطفال-بلا-مدارس-معاناة-متجددة-للنازح
- ⁴³ - حسن لطيف كاظم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 32-33.
- ⁴⁴ - منظمة العفو الدولية ،تقرير أزمة اللاجئين العراقيين :بين الكلام المعسول والواقع المرير www.amnesty.org
- ⁴⁵ - ينظر: د.ناهد عبد الكريم ، المرأة والتربية في مرحلة ما بعد الحرب في العراق، بحث غير منشور ، تموز، 2003.
- ⁴⁶ - مصطفى، د.عدنان ياسين،م.فناز سالم،التهجير القسري والأمن الاجتماعي،مجلة العلوم الاجتماعية،بيت الحكمة،بغداد، 2010م، ص 16 .
- ⁴⁷ - مالي،انيتا ،جاكي كيرت،التعليم في حالة الطوارئ في العراق،نشرة الهجرة القسرية،العدد 22، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد 2005 ، ص 17 .
- ⁴⁸ - سطاتم حمد خلف الجبوري ، افاق التربية والتعليم في المجتمع الناهض -جدلية التراكم المعرفي وثوابت القيم، وقائع المؤتمر العلمي لقسم الدراسات الاجتماعية ،بيت الحكمة ،بغداد، 2002، ص 39.